

Distr.: General
29 June 2000
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والخمسون

البنود ٤٩ (ب)، و ٥٩، و ٦٠، و ٦١، و ٧٦، و ٨٠،
و ٨٢، و ٩٧ (أ) - (هـ)، و ٩٨ (ب)، و ٩٩ (ج) - (هـ)
و ١٠٠ (أ) - (د)، و ١٠٤، و ١٠٦، و ١٠٨، و ١٠٩،
و ١١٤، و ١١٦ (أ)، و (ب)، و ١٦١ من جدول الأعمال
إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات: جمعية الأمم
المتحدة للألفية

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

تنشيط أعمال الجمعية العامة

إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدان الاقتصادي

والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

نزع السلاح العام الكامل

اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن

اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر

توطيد النظام المنشأ بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية في

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو)

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: النظر على صعيد

حكومي دولي رفيع المستوى في موضوع تمويل التنمية؛ تمويل

التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية

والبلدان المتقدمة النمو؛ التجارة والتنمية؛ تسخير العلم

والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛ أزمة الديون الخارجية والتنمية

مسائل السياسات القطاعية: الأعمال التجارية والتنمية

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي: دور المرأة والتنمية؛ تنمية الموارد البشرية لأغراض التنمية؛ الهجرة الدولية والتنمية، بما في ذلك مسألة عقد مؤتمر للأمم المتحدة عن الهجرة الدولية والتنمية لمعالجة مسائل الهجرة البيئة والتنمية المستدامة: تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١؛ العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية؛ اتفاقية التنوع البيولوجي؛ حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة

العولمة والاعتماد المتبادل التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة المراقبة الدولية للمخدرات النهوض بالمرأة

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري مسائل حقوق الإنسان: تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان؛ مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية استعراض النظام الأساسي للمحكمة الإدارية للأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم "إعلان كارتاخينا دي آندياس: تعهد من أجل الألفية"، الذي أصدره رؤساء دول وحكومات مجموعة ريو في ختام مؤتمر القمة الذي عقد في مدينة كارتاخينا دي آندياس، كولومبيا، يومي ١٥ و ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (انظر المرفق).

وأرجو، باسم البلدان الأعضاء في مجموعة ريو، التكرم بالعمل على تعميم الإعلان المذكور بوصفه وثيقة من وثائق الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة في إطار البنود ٤٩ (ب)، و ٥٩، و ٦٠، و ٦١، و ٧٦، و ٨٠، و ٨٢، و ٩٧ (أ)، و (ب)، و (ج)، و (د)، و (هـ)، و ٩٨ (ب)، و ٩٩ (ج)، و (د)، و (هـ)، و ١٠٠ (أ)، و (ب)، و (ج)، و (د)،

و ١٠٤، و ١٠٦، و ١٠٨، و ١٠٩، و ١١٤، و ١١٦ أ)، و (ب)، و ١٦١ من جدول الأعمال. كما أرجو التكرم بتوزيع هذه الوثيقة على الوفود.

(توقيع) ألفونسو فالديفييسو

السفير والممثل الدائم

الأمين المؤقت لمجموعة ريو

مذكرة تمهيدية

نحن رؤساء الدول والحكومات، المجتمعين في مدينة كارتاخينا دي أندياس، بمناسبة مؤتمر القمة الرابع عشر لرؤساء دول وحكومات الآلية الدائمة للتنسيق والتشاور، مجموعة ريو، اعتمدنا "إعلان كارتاخينا: تعهد من أجل الألفية".

وقد قرر رؤساء الدول والحكومات تقديم هذه الوثيقة كإسهام من المنطقة في جدول أعمال مؤتمر قمة الألفية، وسوف يتفقون على الطريقة التي يمكن بها الإعراب، بطريقة متواءمة، عن ما تتضمنه من مواقف، من خلال شتى موائد العمل.

كارتاخينا دي أندياس، ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٠

إعلان كارتاخينا دي آندياس

مجموعة ريو لعام ٢٠٠٠: تعهد من أجل الألفية

١ - نحن، رؤساء دول وحكومات مجموعة ريو، التي اتسع نطاقها الآن بمشاركة الجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس، اجتماعنا، كممثلين عن شعوبنا، في كارتاخينا دي آندياس، كولومبيا، يومي ١٥ و ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، بغرض مواصلة الجهود المبذولة للتشاور والتنسيق السياسي على المستوى الرفيع فيما يتعلق بالمثل المتمثلة في حفظ السلام، وتعزيز الديمقراطية، والتنمية المستدامة في منطقتنا وبغرض الإسهام بوجه خاص، في الإعداد لمؤتمر قمة الألفية الذي سيعقد في إطار منظمة الأمم المتحدة خلال شهر أيلول/سبتمبر القادم.

٢ - ويشكل مؤتمر قمة الألفية فرصة تاريخية لتشجيع المبادرات الملموسة التي تسهم في إقامة نظام دولي يسوده قدر أكبر من العدالة والأمن والإنصاف بالنسبة للجميع، من خلال مجموعة من الإجراءات تستند إلى قيم التعاون والتضامن على الصعيد الدولي. ونحن نقر بأن المسؤولية الرئيسية عن تعزيز الأمم المتحدة تقع على عاتق أعضائها، ونعرب عن ثقتنا في أن النتائج التي سيتوصل لها مؤتمر قمة الألفية ستسهم بطريقة محددة في تحقيق أهداف المنظمة وكذلك في تعزيز قدرتها على الاستجابة للتحديات والاحتياجات المتزايدة لدى شعوبنا ودولنا.

٣ - ونحن نستهل القرن الجديد عاقلين العزم على توطيد وتعزيز الديمقراطية التمثيلية كنظام للحكومات، مع تشجيع ما تمثله من قيم، والدفاع عن ما تقوم عليه من مؤسسات. ويوجه هذا الالتزام، ما تقوم به حكوماتنا من إجراءات سواء على الصعيد الداخلي، أو على الصعيد الدولي. وفي هذا الصدد نكرر أهمية توطيد دولة القانون، والتعددية السياسية، على أن يصحبهما ممارسة الوظيفة العامة بروح المسؤولية والالتزام الخلقى. ونشدد كذلك على ضرورة تشجيع مشاركة المواطنين والمنظمات المدنية بصورة فعالة تنسم بالمسؤولية في الحياة المؤسسية، بوصف ذلك إسهاما تزايد ضرورته في مناقشة مواضيع المصلحة العامة.

٤ - وتشكل ظاهرة العولمة تحديات وفرصا أمام بلدان المنطقة. ففي السنوات الأخيرة زادت بجلاء التبادلات التجارية، والتدفقات المالية، وعمليات التكامل الاقتصادي. ومع ذلك، فما زلنا نواجه تحديات عظيمة تتطلب تخفيض الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية وكفالة أن تستفيد شعوب المنطقة بشكل كامل من فوائد العولمة. ويتعين علينا ابتكار التدابير للاضطلاع بدور فعال في عملية العولمة مع الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة، وتعزيز هويتنا الثقافية وطرحها على العالم.

٥ - ونكرر التزامنا باحترام المبادئ والأغراض المكرسة في ميثاق منظمة الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي. وفي هذا الصدد، نتعهد بمواصلة التفكير في بعض المواضيع ذات الأولوية بالنسبة لمنطقتنا.

الالتزام المتعلق بالبُعد الإنساني للتنمية

٦ - نحن نعتبر أن التنمية الاقتصادية يتعين أن تسهم في التقليل من عدم التكافؤ الاقتصادي في دولنا والمعدل المرتفع للفقر، الذي تتضرر منه الآن قطاعات عريضة من مجتمعاتنا. وتحقيقاً لهذا المقصد نتعهد بتخصيص مستويات ملائمة من النفقات الاجتماعية، لا سيما في مجال استثمار الموارد البشرية.

٧ - ووفاء بالاحتياجات الاجتماعية وضماناً لتكافؤ الفرص يلزمنا الإسراع بإيقاع التنمية الاقتصادية المستدامة، وزيادة إنتاجية اقتصاداتنا، في ظل بيئة خارجية مؤاتية. ونقر بضرورة أن يتم بشكل متزامن توفير الأموال سواء لشبكات الضمان الاجتماعي، أو للاستثمار في الموارد البشرية والهياكل الأساسية، ويلزمنا، تحقيقاً لذلك، قدر كبير من التعاون الدولي.

٨ - ونرى ضرورة زيادة تدفقات التجارة الدولية ونرفض التدابير الحمائية التي تنتهجها البلدان الصناعية، وبوجه خاص في القطاع الزراعي، التي لا تتفق والانفتاح التجاري الذي تطبقه بلدان منطقتنا. لذا، فمن الضروري كفالة إمكانية الوصول إلى الأسواق وإنهاء المساعدات الداخلية والإعانات التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو، بغرض إتاحة إمكانية زيادة صادرات بلدان أمريكا اللاتينية، الأمر الذي يسهم في إيجاد فرص العمالة وتهيئة أحوال اجتماعية أفضل.

٩ - وبالإضافة إلى ذلك، نؤيد التوصل إلى حل عادل ودائم لمشكلة الديون الخارجية التي تدين بها اقتصاداتنا، مع إيلاء اهتمام خاص بالبلدان المثقلة بالديون في منطقتنا، حتى لا تكون الديون عقبة أمام تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، ولتمكين هذه البلدان من الوفاء بالاحتياجات الملحة لدى سكانها.

١٠ - ونحن نعتبر أن إتاحة إمكانية حصول الجميع على التعليم الأساسي وتحسين نوعيته إلى حد كبير، يشكلان مرتكزين من مرتكزات التزامنا بالمبدأ الاجتماعي الأساسي المتمثل في تحقيق التنمية البشرية الإنتاجية ومن مرتكزات الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، نرى أن من المهم تعزيز برامج التدريب المهني وتعزيز قدرة مواردنا البشرية على استخدام جوانب التقدم العلمية والتكنولوجية. وسوف تكون هذه المهمة، بعد استكمالها بإيجاد فرص أكبر للعمالة المنتجة، الأساس لزيادة مشاركة شبابنا في المجالين الاجتماعي والثقافي.

الالتزام بالتعددية

١١ - ونحن نرى أن التعددية تحقق قدرا أكبر من التجانس في العلاقات الدولية وتسهم في الشفافية ووضع قواعد للتعامل المنصف، مما يتيح لنا تناول المواضيع العالمية بقدر أكبر من اليسر والفعالية. وتحقيقا لهذا الغرض، نقترح تعزيز المؤسسات المتعددة الأطراف وآليات التشاور والتنسيق السياسي القائمة للمضي قدما نحو إقامة نظام دولي يتسم بقدر أكبر من الديمقراطية والمشاركة.

١٢ - ونرى أن المشاركة الواسعة والديمقراطية في المؤسسات المتعددة الأطراف أمر ضروري لمواجهة الإشكالات العالمية بمعايير عادلة ومتوازنة. وبالإضافة إلى ذلك، نعتبر أن ثمة مهمة أساسية تتمثل في تعزيز المحافل الإقليمية وإقامة نظم للتعاون بينها وبين المنظمات المتعددة الأطراف ذات السمة العالمية، في إطار اختصاص كل منها.

المواضيع ذات الأولوية في برنامج الأعمال العالمي

١٣ - إننا، بوصفنا أكثر مناطق العالم الخالية من الأسلحة النووية كثافة من حيث السكان، بانضمامنا إلى معاهدة تلاتيلولكو، نؤكد أن نزع السلاح النووي هو مسؤولية الدول كافة، لا سيما الحائزة منها للأسلحة النووية، وأنه يتعين على المجتمع الدولي، ممثلا في الأمم المتحدة، اتخاذ تدابير محددة من أجل المضي قدما في عدم انتشار الأسلحة النووية وإزالة هذه الأسلحة. ونعرب بالتالي عن ارتياحنا للنتائج التي توصل إليها مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية السابق، التي تضمنت تعهدا واضحا بإزالة هذه الأسلحة تماما، ونكرر الإعراب عن دعمنا للمبادرة الرامية إلى وضع جدول أعمال جديد لنزع السلاح النووي.

١٤ - لقد وضعنا، على صعيد نصف الكرة الذي توجد فيه بلداننا، صكوكا مثل اتفاقية البلدان الأمريكية لمناهضة صنع الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات وغيرها من المواد ذات الصلة ومناهضة الاتجار غير المشروع بها، وقد تعهدنا بالعمل على إبرام اتفاق دولي في هذا الشأن في إطار التفاوض بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة الجريمة المنظمة عبر الحدود، وعلى استكمال هذه الإجراءات بمناسبةة انعقاد المؤتمر الدولي المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، من جميع جوانبه، المقرر عقده في عام ٢٠٠١ في إطار الأمم المتحدة.

١٥ - ونوجه نداء إلى جميع الدول، التي لم تصدق بعد على اتفاقية أوتاوا، أن تفعل ذلك بالسرعة الممكنة، بغية القضاء تماما على الألغام المضادة للأفراد. ونتعهد مجددا بإزالة هذه الألغام من منطقتنا وإعادة تأهيل ضحاياها، وتحقيق هدف جعل نصف الكرة الذي توجد فيه بلداننا منطقة خالية من الألغام المضادة للأفراد. ونحن متفقون على أن استخدام الأسلحة

الضارة أو اللاإنسانية إلى حد مفرط، وخاصة منها المصنوعة يدويا، يجب حظره في الصراعات أيا كان نوعها.

١٦ - ونحن نتفق مع الرأي القائل بتطبيق نهج متكامل لحقوق الإنسان يتناول الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأن يستند هذا النهج إلى احترام كرامة الأفراد وحماية ضماناتها الأساسية. ونتعهد في هذا الصدد بتعزيز مؤسسات النظام الإقليمي المتعلق بتشجيع وحماية حقوق الإنسان، وتشجيع إقامة ثقافة قائمة على حقوق الإنسان في نصف الكرة.

١٧ - ونعيد تأكيد أن معالجة موضوع حقوق الإنسان يجب أن يراعي فيها مبادئ عدم الانتقائية، والحياد الموضوعية، وأن تتم في إطار نهج تعاوني مع الالتزام الدقيق بقواعد ومبادئ القانون الدولي.

١٨ - ونتعهد بالإسهام في التطوير التدريجي للقواعد الدولية المتعلقة بالمسؤولية الجنائية للأفراد عن ارتكاب جرائم معينة ذات سمة دولية، المبينة في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

١٩ - كما نتعهد بالتنفيذ التام لمبادئ وقواعد القانون الإنساني الدولي، ونوجه نداء إلى جميع الأطراف في أي نوع من الصراعات المسلحة، بالامتناع عن توريط السكان المدنيين، لا سيما الأطفال، في هذه الصراعات. ونرى عدم جواز اتخاذ أي إجراء خارج نطاق ميثاق الأمم المتحدة لمواجهة حالات الطوارئ، وذلك وفقا لمبادئ المساعدة الإنسانية التي وافقت عليها الجمعية العامة.

٢٠ - كما نرفض أي شكل من أشكال التعصب، بما في ذلك كراهية الأجانب، والعنصرية والتمييز العنصري، ونتعهد بتشجيع وحماية حقوق الفئات الأضعف في المجتمع. وفي هذا الصدد نولي أهمية لعقد المؤتمر الدولي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، المقرر عقده عام ٢٠٠١.

٢١ - ونعيد تأكيد أن البلدان الأصلية للمهاجرين والبلدان التي يهاجرون إليها تضطلع بالمسؤولية عن تعزيز التعاون في مجال الهجرة وضمان ممارسة المهاجرين لحقوقهم الإنسانية ممارسة تامة، لا سيما الحق في الحياة والمعاملة الكريمة والعادلة وغير القائمة على التمييز.

٢٢ - كما نعيد تأكيد المساواة التامة بين الجنسين كجزء غير قابل للتصرف ومتكامل وغير قابل للتقسيم من جميع الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية، متعهدين بذلك بإدراج منظور جنساني في السياسات العامة التي تتبعها حكوماتنا.

٢٣ - ولواجهة مشكلة المخدرات العالمية، ما برحنا نعمل على وضع نهج متكامل، يستند إلى مبدأ المسؤولية المشتركة، ونرى أن من الضروري أن يبذل المجتمع الدولي جهداً حثيثاً يضفي على هذه الواجهة سمة عالمية، على نحو ما تم الاتفاق عليه عام ١٩٩٨ خلال الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة، المكرسة للعمل المشترك لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية.

٢٤ - وفي هذا السياق اعتمدنا على الصعيد الإقليمي آلية للتقييم المتعدد الأطراف، ذات سمة حكومية دولية، تشكل أداة موضوعية ومتوازنة لتناول الخصائص المميزة لمشكلة المخدرات العالمية في المنطقة. ونحن نقترح الآن عملية تفكر تتيح إجراء تحليل متأن ومدعم بالنصوص لما حققته هذه الآلية من نتائج وندعو منظمة الأمم المتحدة لأن تضع في الاعتبار هذه الآلية عند القيام مستقبلاً بوضع خطط مماثلة على الصعيد العالمي.

٢٥ - وقد قمنا بالتوقيع على اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد ونعمل الآن على تنفيذها، وكذلك على وضع صك مماثل في إطار منظمة الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، نسعى لإحراز تقدم في مكافحة غسل الأموال، الذي يعد نتاجاً لجرائم متنوعة.

٢٦ - وفي معرض إعادة تأكيد دعمنا لمبادئ التنمية المستدامة المعتمدة في جدول أعمال القرن ٢١ وإعلان مبادئ ريو، وكذلك في خطة عمل سانتا كروز دي لا سيريا، بما في ذلك على وجه الخصوص، مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتفاوتة، نوجه نداء عاجلاً إلى البلدان المتقدمة النمو لتحقيق أهداف خفض غازات الدفيئة، والتصديق على بروتوكول كيوتو، قبل عام ٢٠٠٢. وفي هذا الإطار نولي اهتماماً خاصاً بالمؤتمر السادس للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، الذي سيعقد في لاهاي خلال تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، ونشدد على ضرورة التنظيم العاجل لآليات التنفيذ في إطار بروتوكول كيوتو، لا سيما آلية التنمية النظيفة.

٢٧ - ونؤكد من جديد الضرورة الملحة لاتباع تكنولوجيات سليمة بيئياً ووضع خطط للإنتاج المستدام. وتحقيقاً لهذا الغرض، سنواصل العمل على تعزيز قدراتنا في المجالين العلمي والتكنولوجي وسوف نشجع المبادرات الملموسة للتعاون الدولي، بما في ذلك تلك المبادرات التي تيسر نقل التكنولوجيا.

٢٨ - ونحن نقر بأن زيادة التدفقات التجارية والمحافظة على البيئة هما هدفان يكمل كل منهما الآخر إسهاماً في تحقيق التنمية المستدامة، لذا نرفض اتخاذ تدابير انفرادية تحت ذرائع بيئية تتحول إلى قيود لا مبرر لها على التجارة. وعلاوة على ذلك، نرفض اتخاذ تدابير تعسفية

وانفرادية تتناقض والنظام المتعدد الأطراف للتجارة وتستند إلى اعتبارات عمالية تقيد من وصول منتجاتنا إلى أسواق أخرى.

إصلاح النظام المالي الدولي

٢٩ - إن التوسع غير العادي في الأسواق المالية الدولية، الذي يتسم بتضاعف عدد وكالاته وآلياته، فضلا عن التقلب في تدفقات رأس المال القصيرة الأجل، جعل من الضروري الحيلولة دون وقوع الأزمات الخارجية، وهو ما يشكل محور جهودنا، سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو العالمي.

٣٠ - وعلى الصعيد الوطني، نتفق مع الرأي القائل بأهمية تشجيع سياسات الاقتصاد الكلي التي تتسم بالمسؤولية، وتستند إلى تعاملات مالية سليمة، وسياسة نقدية حصيفة ونظم ملائمة لأسعار الصرف للاستفادة من الفوائد التي يوفرها الاقتصاد الدولي الذي يتزايد تكامله. ومن شأن ذلك أن يتيح تحقيق زيادة مستقرة على الأجل الطويل، وتخفيض سمة الضعف التي تتسم بها بلدان المنطقة والسعي لتجنب الاختلالات الخارجية والتقلبات في الإنتاج والعمالة على السواء.

٣١ - وقد جعل تطور النظام المالي العالمي خلال السنوات الأخيرة من الضروري تحديث المؤسسات التي تضطلع بالمسؤولية عن تنظيمه. وفي الوقت ذاته نقترح أن تبذل تلك المؤسسات جهودا إضافية بغرض أن يتم في جميع البلدان نشر وتعزيز تطبيق معايير متفق عليها دوليا في مجالات من قبيل الإشراف والتنظيم في المجالين المصرفي والمالي، بوصفهما عنصرين لازمين لاستقرار الأسواق المالية الدولية.

٣٢ - ويجب أن يكون أحد الأهداف الأساسية لتعزيز الهيكل المالي الدولي إنشاء إطار ملائم لاستقرار الأسواق المالية وأسواق صرف العملة، تُقدم من خلاله، في الحالات الطارئة، المساعدة المالية الملائمة للبلدان التي تقوم بعملية موازنة لميزان المدفوعات.

٣٣ - ونحن نعتبر أن إدارة الحالات الحرجة تعتمد على مدى توافر وملاءمة السيولة الدولية وذلك لتجنب انتقال عدوى الأزمات المالية وتقليل آثارها الضارة. ويتعين على المؤسسات المالية الدولية تحسين مرافق الائتمان من خلال الآليات التي تتسم بالشفافية والاتساق وعدم التمييز والتي تسهم في استعادة البلدان التي تواجه صعوبات للملاءة المالية وإمكانية الوصول إلى الأسواق المالية الدولية على وجه السرعة. ونحث كذلك على اضطلاع القطاع المالي الخاص بدور نشيط وبناء في عملية منع نشوء الأزمات وحلها.

٣٤ - ونقترح إكمال تعزيز النظام المالي العالمي بإدخال تطوير كبير على المؤسسات المالية الإقليمية ودون الإقليمية، مع الاستفادة من ميزاتها النسبية، وتشجيع تنسيق أنشطتها وتجنب الازدواجية في المهام.

٣٥ - كما نؤكد أهمية الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالتمويل لأغراض التنمية الذي ستعقده الأمم المتحدة عام ٢٠٠١، وهو المحفل الذي سيجتمع بين المجتمع الدولي وأكثر المؤسسات المالية والتجارية العالمية اختصاصا في هذا المجال. ويشكل هذا المحفل فرصة ملائمة لاعتماد التدابير الضرورية لكفالة تشجيع إصلاح النظام المالي الدولي وتعزيزه.

٣٦ - وإلى جانب القدرة على منع الأزمات الخارجية ومواجهتها بفعالية، يتعين على النظام المالي الدولي الجديد أن يقدم إطارا ملائما لإمكانية الحصول على الموارد في الأجل الطويل وللمساعدة التقنية المقدمة كعون للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى تقديم التمويل اللازم للمشاريع الاجتماعية والهياكل الأساسية. فقد أصبح من الضروري تقليل الفقر، ورفع مستويات الرفاه في المجتمعات وتعزيز سياسات الدعم وشبكات الضمان الاجتماعي، لكي يتمكن من إدخال تحسين كبير على الأحوال المعيشية في منطقتنا.